

بيان مشترك يدعو إلى إصدار قرار بشأن شينجيانغ في "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" فبراير/شباط 2019

نحن، مجموعة متنوعة من منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، نحث "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" على اتخاذ قرار فوري بإنشاء بعثة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في مزاعم موثوق بها بأن ما يصل إلى مليون مسلم تركي معتقلون تعسفا في معسكرات لـ "التتقيف السياسي" في شينجيانغ، شمال غرب الصين.

على مدى الأشهر الأخيرة، رسم مسؤولو الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيون المستقلون صورة مقلقة للظروف التي يعيشها الأويغور وغيرهم من المسلمين الترك في شينجيانغ. وفقا لهذه التقارير، احتجزت السلطات الصينية أشخاصا خارج أي عملية قانونية في مخيمات "التتقيف السياسي" بسبب تصور بأنهم غير مواليين للحكومة و"الحزب الشيوعي الصيني". يتعرضون في هذه المعسكرات للتلقين السياسي القسري، والإجبار على التخلي عن عقيدتهم، وسوء المعاملة، وفي بعض الحالات للتعذيب. كما يُحرمون من الاتصال مع أفراد الأسرة.

تدعي الحكومة الصينية أن "الحملة الضاربة" التي تشنها في شينجيانغ تتصدى للتطرف والإرهاب، لكن الهدف الظاهر لهذه الحملة الواسعة هو القضاء على هوية المسلمين المتميزة، وضمان ولائهم للحكومة والحزب الشيوعي الصيني. خارج المعسكرات، تراقب سلطات شينجيانغ جميع جوانب الحياة في شينجيانغ وتتحكم بها، بطرق تشمل فرض قيود صارمة على ممارسة الدين، وحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، والحركة. تأتي هذه التطورات الأخيرة بعد عقدين من التمييز، والتعذيب، والإخفاء القسري في شينجيانغ، ومضايقات الحكومة الصينية للمسلمين الترك المنتشرين في مختلف أنحاء العالم، وهي ممارسات موثقة ومنهجية.

في أغسطس/آب 2018، وصفت "لجنة القضاء على التمييز العنصري" شينجيانغ بأنها "منطقة خالية من الحقوق". في أول خطاب لها أمام "مجلس حقوق الإنسان" في سبتمبر/أيلول، أعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء "مزاعم مقلقة للغاية بشأن عمليات احتجاز تعسفية واسعة النطاق للأويغور وجماعات مسلمة أخرى، في ما يسمى بمخيمات إعادة التأهيل في شينجيانغ". في "المراجعة الدورية الشاملة" للصين في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، دعت عديد من الحكومات صراحة إلى أن تمنح الصين المراقبين المستقلين إمكانية الوصول إلى شينجيانغ لتقييم نطاق الانتهاكات.

بعد أن أنكرت السلطات الصينية في البداية وجود المعسكرات، تزعم الآن أن اعتبارات الأمن القومي تتطلب "تصحيح تفكير" الأقليات العرقية في المنطقة، وأن الناس يدخلون المعسكرات طوعا من أجل "التدريب المهني".

ثمة حاجة إلى بعثة دولية لتقصي الحقائق بتكليف من مجلس حقوق الإنسان للكشف عن الحقيقة. عضوية الصين في مجلس حقوق الإنسان لا تعفيها من التدقيق في الادعاءات الخطيرة، بل تفرض عليها الالتزام بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. تتطلب هذه التقارير عن الانتهاكات الواسعة ضد الأويغور والجماعات المسلمة الأخرى، والتي تحدث في ظل قمع الصين المنهجي للأصوات المعارضة، اهتماما عاجلا وفوريا.

نتطلع إلى الدول التي تأخذ مسؤولياتها الحقوقية على محمل الجد للعمل على ضمان حصول مجلس حقوق الإنسان على تقييم مستقل من قبل بعثة دولية لتقصي الحقائق، حتى يتسنى له النظر في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الواسعة في شينجيانغ، واتخاذ الخطوات المناسبة.

الموقعون:

بيت الحرية Freedom House

التضامن المسيحي العالمي Christian Solidarity Worldwide

حقوق الإنسان في الصين Human Rights in China

حماية المدافعين Defenders Safeguard

الحملة الدولية للتبت International Campaign for Tibet

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

الرابطة الأويغورية الأمريكية The Uyghur American Association

شبكة التبت الدولية International Campaign for Tibet

شبكة رواد الأعمال الأويغور Uyghur Entrepreneurs Network

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

مبادرات سلطة المواطنين في الصين Citizen Power Initiatives for China

المدافعون الصينيون عن حقوق الإنسان Chinese Human Rights Defenders

مشروع الأويغور لحقوق الإنسان Uyghur Human Rights Project

ممارسة الحقوق Rights Practice

منظمة العفو الدولية

مؤتمر الأويغوري العالمي

نادي القلم – أمريكا Pen America

هيومانيتاريان تشاينا Humanitarian China

هيومن رايتس ووتش